دور مراكز الأبحاث في رسم السياسة العامة (دراسة حالة العالم العربي)

بقلم
د/ مبروك ساحلي (*)

ملخص

يتوقف نجاح أي مؤسسة بحثية على أهمية البحوث التي تنتجها ومدى مساعدتها في اتخاذ القرار وثقة المقررين فيها، لكن الحكومات العربية وأغلب أصحاب المصلحة لا يثقون في مؤسسات التفكير المحلية، ولا يعتقدون أنها تنتج الأفكار والمعرفة، ولذلك فهم غير مستعدين لتغيير آرائهم إزاءها مقارنة بما تنتجه مراكز الاستشارات الأمريكية رغم إدراكهم أن لهذه الأخيرة أجنداتها الخاصة، وأن النتائج المتوصل إليها عادة ما لا تخدمنا.

وبالموازاة مع انطلاق موجة الربيع العربي والتحول السياسي وجهت مراكز التفكير العربية مجهوداتها لفهم ما يحدث، وتعضيد الحراك الديمقراطي من خلال خلق محيط للمؤيدين للديمقراطية والحوار يرافق التقدم الذي أحرزه الثوار، غير أن بعض الشكوك حامت حول تمويل بعض المنظمات الدولية لهذه المراكز ما يثير مخاوف بشأن طبيعة وقيمة الأبحاث التي تنتجها مؤسسات التفكير العربية خلال هذا الوقت الحرج في المنطقة، وتصل الدراسة إلى نتيجة مفادها وجوب دعم مؤسسات التفكير في البيئة العربية ودعم الثقة في نتائجها.

الكلمات المفتاحية: السياسة العامة، مركز البحث، العالم العربي.

مقدمة

تزايد الاهتمام بمراكز الأبحاث والدراسات Think-Tanks عالميا بشكل واضح في العقود الأخيرة من القرن العشرين في أغلب دول العالم، وبعد أن كانت البحوث والدراسات تتم من خلال جهود ذاتية واجتهادات خاصة وفق أولويات وتوجهات ومنطلقات فردية، فقد تحولت

(*) أستاذ محاضر بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ـ جامعة أم البواقي.
sahlimabrouk.aa@hotmail.fr

الآن في معظم المجتمعات إلى جهود جماعية، لما لها من تأثير مباشر وغير مباشر على مراكز صنع القرار وإعداد السياسات العامة، وخاصة في المجتمعات الغربية. كما أنها أصبحت تشكل إحدى الظواهر الأساسية للتغيير الحضاري والإنتاج الفكري والبحث العلمي.

في العالم العربي تزايد الاهتمام بمراكز الأبحاث والدراسات منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، واتسعت دائرة نشاطها من الناحية الكمية والوظيفية، إلا أنها لم تتبوأ مكانها الحقيقي، ولم تمارس دورها الحيوي في المشاركة في صنع القرار أو مشاركتها في عملية التنمية المجتمعية بكافة أبعادها، بسبب المعيقات الكثيرة التي تحيط بها.

أهمية الدراسة: مع تزايد الاهتمام بدراسة موضوع مراكز الأبحاث وفي إطار الحيوية (العلمية والعملية) التي يكتسبها هذا المفهوم من خلال الأدوار التي يؤديها، وفي ظل التطورات العالمية والإقليمية والمحلية، فقد عرفت الدول العربية نموا واضحا ومطردا لمراكز الأبحاث من الوجهة البنائية، وبرزت أكثر أهميتها من الجانب الوظيفي، من حيث مدى فاعليتها وتأثيرها في السياسة العامة.

أهدف الدراسة: يمكن القول إن معرفة ودراسة الدور الذي تقوم به مراكز الأبحاث والدراسات في ترشيد السياسة العامة ينطوي على أثر بالغ الأهمية، ولذلك فإن هذا البحث يهدف إلى:

– تبيان أثر ودور مراكز الأبحاث في السياسة العامة بشكل عام.

–دور مراكز الأبحاث في العالم العربي وأهم التحديات التي تواجهها.

إشكالية الدراسة: تدور إشكالية الدراسة حول: ما مدى مساهمة مراكز الأبحاث – من خلال الوظائف والأدوار التي تؤديها – في عملية ترشيد السياسة العامة؟

فرضيات الدراسة: انطلاقا من الإشكالية التي سبق طرحها، تهدف الدراسة إلى اختبار الفرضيات الآتية:

- كلما اعتمد صانع القرار على استشارات مراكز الأبحاث في اتخاذ قراراته، كلما كانت هذه القرارات كفؤة وراشدة.

- إن "مراكز الأبحاث" بتوجهاتها المختلفة والوظائف التي تؤديها، تعتبر فاعلا أساسيا في إعداد وتقييم السياسة العامة.

- تؤدي البيئة التي يتبلور فيها نشاط مراكز الأبحاث، وطبيعة علاقتها بصناع القرار دورا هاما في ضمان الممارسة الفعلية للوظائف والقدرة على ترشيد السياسة العامة.

تقسيم الدراسة: حسب المنهجية المتبعة ولأجل بلوغ الأهداف النظرية والعملية للدراسة،

وبالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث مباحث، على النحو التالي:

أولا: الإطار المفاهيمي للدراسة (مراكز الأبحاث والسياسة العامة)

ثانيا: دور مراكز الأبحاث في ترشيد السياسة العامة

ثالثا: مراكز الأبحاث في العالم العربي (الدور والتحديات)

خاتمة.

أولا- الإطار المفاهيمي للدراسة

بما أن المؤسسات البحثية قد حظيت بحضور أكثر وضوحا في كل من الدول المتقدمة والنامية، فقد استخدم الباحثون العديد من المقاربات النظرية لشرح مفهومها، وأهميتها في السياسة العامة.

أ- إشكالية مفهوم مراكز الأبحاث(*):لقد ظلت مسألة تعريف المؤسسات البحثية تثير المعضلات منذ وقت طويل لأولئك الذين يبحثون عن وصف دقيق لمجموعة متزايدة التنوع من المنظمات. وكما أقر كنت ويفر Kent Weaver وجيمس ماكجان James Mcgann، فإنه على الرغم من أن عبارة ThinkTank كانت تستخدم في الأصل في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية للإشارة إلى قاعة آمنة أو بيئة ملائمة يلتقي فيها علماء الشؤون الدفاعية والمخططون العسكريون لمناقشة المسائل الإستراتيجية، فإن المصطلح نفسه ظل يستخدم منذ ذلك الحين لوصف أنواع مختلفة من المؤسسات المنخرطة في نشاط تحليل السياسة، وتبعا لذلك، وضعت تصنيفات عديدة للمؤسسات البحثية(1).

يعرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة المنظمات البحثية على أنها: "منظمات ملتزمة، وبصورة دورية، بإجراء الأبحاث والدفاع عن أي موضوع يتعلق بالسياسات العامة. تشكل هذه المنظمات جسرا يربط بين المعرفة والسلطة الديمقراطية الحديثة(2)."وقد انتشر هذا التعريف للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على نطاق واسع، إذ أنه يرى في المراكز البحثية هيئات وسيطة بين المعرفة والسلطة، أو بين السياسيين والأكاديميين(3).

كما يعرفها هوارد ج ويارد Howard J Wiarda بأنها عبارة عن: "مراكز للبحث والتعليم، ولا تشبه الجامعات أو الكليات، كما أنها لا تقدم مساقات دراسية؛ بل هي مؤسسات غير ربحية، وإن كانت تملك "منتجا" وهو الأبحاث. هدفها الرئيسي البحث في السياسات العامة للدولة، ولها تأثير فعال في مناقشة تلك السياسات. كما أنها تركز اهتمامها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والسياسة العامة، والدفاع والأمن والخارجية. كما لا تحاول تقديم معرفة سطحية لتلك المسائل؛ بقدر مناقشتها والبحث فيها بشكل عميق، ولفت انتباه الجمهور لها". وينتهي هوارد Howard بالقول: "إن هذه المراكز، هي مؤسسات بحثية هدفها الأساسي توفير البحوث والدراسات المتعلقة

بالمجتمع والسياسات العامة، والتأثير في القضايا الساخنة التي تهم الناس "[4].

عرفتها الموسوعة البريطانية على أنها: "معهد أو شركة أو مجموعة منظمة لغرض البحث في مجالات الدراسة المختلفة ذات الصلة عادة بالقضايا الحكومية والتجارية. فهي فيما يخص القضايا التابعة للحكومة تتدخل أحيانا في تخطيط السياسات الاجتماعية والدفاع الوطني. وفيما يخص القضايا التابعة للمواضيع التجارية تتدخل في التطويرات والتجارب التكنولوجية والبضائع والمنتجات الجديدة. تعتمد مصادر تمويلها على المنح والهبات النمطية والمشاريع الخيرية وكذلك العقود بالإضافة إلى التبرعات الفردية والشخصية والعوائد من انجازها للتقارير والبحوث لصالح جهات محددة مقابل مبالغ مالية "[5].

يمكن تعريف مراكز الأبحاث على أنها:" مراكز إنتاج وإدارة المعرفة البحثية وتتخصص في مجالات أو قضايا معينة، علمية أو فكرية، وبما يخدم تطوير وتحسين أو صنع السياسات العامة أو ترشيد القرارات أو بناء الرؤى المستقبلية للمجتمع أو الدولة. وهذا المفهوم يشمل مراكز الأبحاث والدراسات بغض النظر عن طبيعتها الحكومية أو الخاصة، والتمييز الرئيسي لمراكز الأبحاث الخاصة هنا تتمثل في أن إدارتها وسلطتها لا تخضع رسميا إلى توجيه وسلطة حكومية باستثناء القوانين والتعليمات الناظمة لترخيص وأعمال هذا النوع من المؤسسات، كما أن تمويل المراكز الخاصة لا يخضع إلى تمويل حكومي منتظم أو خاضع لبنود الميزانية أو المالية العامة للحكومة. والمراكز الخاصة بهذا المعنى قد تكون ربحية وخاضعة لإدارة القطاع الخاص أو غير حكومية ولكن غير ربحية "[6].

- كما تم تعريفها على أنها:" منظمة عامة أو خاصة، الغرض الأساسي منها هو تقديم تحليلات مستقلة وحلول مبتكرة في السياسة العامة لخدمة المصلحة العامة ".[7]

- يطلق عليها أيضا منظمات النخبة التي تعتمد على تقديم الخبرة لخدمة المصالح الاقتصادية أو السياسية، سواء لواضعي السياسة العامة أو الشركات الراعية والخيرية.[8]

وعلى الرغم من غياب الإجماع على تحديد مفهوم مراكز الأبحاث والدراسات، فإن هذه الدراسة تستخدم مصطلح مراكز الأبحاث والدراسات باعتباره مرادفا لمصطلح مراكز الفكر، وتعني بهذا المصطلح: مؤسسات بحثية، دورها الرئيس هو إنتاج الأبحاث والدراسات في مجالات متعددة، بما يخدم السياسات العامة للدولة، وتقديم رؤى مستقبلية تهم الفرد والمجتمع وصانعي القرار.

ب- تعريف السياسة العامة[*]: تشير السياسات العامة إلى حصيلة ما ينتجه النظام داخل مؤسسة الدولة، إنها إحدى مخارج النظام، لذلك فهي في العمق والنظرة تستبطن جوابا مماسسا

عن مشكلة عامة[9].

لا تتعلق السياسات العامة بالدولة في حد ذاتها، بل بما تفعله وتنتجه وتقوم به عبر مؤسساتها الدستورية في المجالات التشريعية والتنفيذية والقضائية، لذلك عادة ما يقال أن السياسات العامة هي محاولة النظر إلى الدولة في حالة فعل (*L'ÉTAT EN ACTION*)[10]. بهذا المعنى فإننا نعرض مجموعة من التعريفات للسياسات العامة كالتالي:

– عرفها جيمس أندرسون:" السياسة العامة هي برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع "[11].

– يعرف مارك ليند نبرك، وبنيامين كرسوبي السياسة العامة بأنها:"عملية نظامية تحظى بميزات ديناميكية للمبادلة والمساومة وللتعبير عن من يحوز على ماذا؟ ومتى؟ وكيف، كما تعبر عن ماذا أريد؟ ومن يملكه؟ وكيف يمكن أن أحصل عليه؟ "[12].

هذا الاتجاه عالج السياسة العامة على منظور القوة في تعريفها، وإمكانية النخبة في حصولها على مكاسبها عبر التأثير على قوة الآخرين في المجتمع، وبالتالي فإن السياسة العامة ما هي إلا انعكاس لإرادة أصحاب النفوذ، الذين يسيطرون على محاور المنتظم السياسي ونشاطات مؤسساته المختلفة[13].

إلا أن هذا المنظور، قد وجهت له انتقادات من مجموعة كبيرة من المفكرين والعلماء المهتمين، الذين يؤمنون بأن القوة وحدها غير كافية لتفسير كل التفاعلات والعلاقات التي تحدث في المجتمع، كما أن القوة ليست العامل الوحيد الذي يتحكم في النشاطات والتفاعلات المعبرة عن جوهر السياسة العامة[14].

– توماس داي يعتقد أن"السياسة العامة هي ما تختار الحكومة عمله أو عدم عمله في مجال ما"[15].هذا التعريف فيه بعض الصحة، ولكنه لا يتناول الاختلاف بين ما تقرره الحكومة وما تفعله فعلا، بل إنه قد ينصرف إلى أعمال لا تدخل ضمن السياسة العامة كتعيين شخص أو منح شهادة[16].

هذا فيما يخص الكتاب الغربيين، أما عن الكتاب العرب المهتمين بدراسات السياسة العامة، فقد ساهموا بإثراء هذا الموضوع، ويمكن إدراج بعض تعريفاتهم لمصطلح السياسة العامة كالآتي:

– عرفت الموسوعة العربية للعلوم السياسية:" السياسة العامة، بأنها برنامج معد للقيم المستهدفة والممارسات، وهي عملية وضع وتطبيق التحديات والمطالب والتوقعات فيما يخص مستقبل علاقات الذات مع الغير،وقد أكد البعض على عنصر الإكراه فوصفت السياسة بأنها الإكراه المخطط عمدا، أو أقوال تحدد غرض ووسائل وموضوع ممارسة الإكراه داخل سياق علاقات القوة في المنظمات"[17].

– وعرفها الفهداوي: "بأنها تلك المنظومة الفاعلة التي تتفاعل مع محيطها والمتغيرات ذات العلاقة من خلال استجابتها الحيوية (فكرا وفعلا)، بالشكل الذي يعبر عن نشاط مؤسسات الحكومة الرسمية وسلطاتها المنعكسة في البيئة الاجتماعية المحيطة بها بمختلف مجالاتها،عبر الأهداف والبرامج والسلوكيات المنتظمة، في حل القضايا ومواجهة المشكلات القائمة والمستقبلية، والتحسب لكل ما ينعكس عنها وتحديد الوسائل والموارد البشرية والفنية والمعنوية اللازمة وتهيئتها، كمنظمات نظامية هامة لأغراض التنفيذ والممارسة التطبيقية، ومتابعتها ورقابتها وتطويرها وتقويمها كما يجسم أو يجسد تحقيقا ملموسا للمصلحة العامة المشتركة المطلوبة "[18].

من خلال التعاريف السابقة للسياسة العامة، نلاحظ أن الاختلاف بينها لغوي وليس جوهريا، وبالتالي فإن السياسة العامة هي نشاط حكومي هادف ومقصود متأثر بالبيئة الداخلية والخارجية. يمتد لعموم المجتمع مع توفير الإمكانيات المادية والفنية والمعنوية اللازمة، وتصدر السياسة العامة في عدة أشكال منها: القوانين، لوائح، قرارات إدارية أحكام قضائية.

ثانيا: دور مراكز الأبحاث في ترشيد السياسة العامة

هناك مجموعة من التساؤلات التي يجب التوقف عندها حين دراسة دور مراكز الأبحاث في عملية صنع السياسة العامة بشكل عام، فهل دورها محصور في مرحلة معينة من مراحل صنع القرار؟ وهل لمراكز البحوث دور في مرحلة ما بعد اتخاذ القرار في التنفيذ والتقييم؟

يعتقد الأستاذ وليد عبد الحي أن تساهم مراكز البحوث في عملية صنع السياسة العامة في ثلاثة مستويات:[19]

– مرحلة الإعداد: التي تتمثل في مساهمة المراكز في صنع البدائل المختلفة، وتوفير المعلومات وتبويبها وتفسيرها، وهو دور تشارك فيه المراكز إلى جانب الفواعل الأخرى الرسمية وغير الرسمية.

– مرحلة تقييم القرار: أي التركيز على مخرجات النظام وأثرها من خلال تلقي التقارير وردود الأفعال والنتائج، ومن خلال قياس آثار القرار على الجماعات المستهدفة وغير المستهدفة.

– مرحلة تعديل القرار: أي تقديم دراسة حول النقائص التي يمكن اكتشافها، فيما بعد من أجل تعديلها.

إلا أننا نلاحظ أن دور مراكز الأبحاث يرافق جميع مراحل صنع السياسة العامة سواء في تحديد المشكلة أو جمع المعلومات وتنقيحها، والمفاضلة بين البدائل، واتخاذ القرار المناسب وتنفيذه وتقييمه.

فمراكز التفكير Tank Think تكون بمنزلة جسور بين المجتمع والدولة والعلم، وأن تخدم المصلحة العامة والفرد وصانع القرار. وبشكل عام، فإن الدور الأساس الذي تقوم به مراكز

الأبحاث، يعد مؤشرا على درجة نضج مؤسسات الحكم والإدارة في المجتمع، وعلى تطور الجماعة العلمية والبحثية[20]. ومن الأدوار التي تضطلع بها مراكز الأبحاث ما يلي:

– تجسير العلاقة بين أطراف متعددة تمثل بمجملها أقطاب إدارة السياسة العامة وتنفيذها والتفاعل معها، فهي تتوسط العلاقة بين الحكومة والمؤسسات الأكاديمية، من خلال تحويل السياسة من عملية إجرائية وممارسة إلى مادة علمية تنتظم في أطروحات ونظريات وأفكار، يمكن تداولها من قبل الأكاديميات في مجال البحث والدرس، وبذلك تخدم (المراكز) المؤسسة الأكاديمية في تحويل التجربة العملية إلى مادة نظرية تدعم البناء العقلي والعلمي وتقدم له أرضية التطور، ومن جهة أخرى تمكن الحكومة من تلافي أخطائها أو تحسين وسائلها، من خلال ما تتم ملاحظته عبر الرؤية الأكاديمية وما تتمخض عنه عملية التطوير الفكري والمناقشات النقدية لتلك الأفكار[21].

– تقوم مراكز البحث والتفكير بإمداد الإدارة بالموظفين اللائقين علميا وعمليا لتطبيق السياسة، ويعد هذا من قبيل التأثير المباشر لها، فالعاملون بها يقومون بالعمل التطبيقي للسياسة الخارجية في الإدارات المنتخبة. لذلك نجد أن كثيرا من موظفي الإدارة في البيت الأبيض ووزارتي الدفاع والخارجية هم بالأساس باحثون في المراكز البحثية مثل: ريتشارد بيرل، مساعد وزير الدفاع السابق وديفيس روس مبعوث الإدارة الأمريكية في الشرق الأوسط[22]. كذلك في الديمقراطيات المتقدمة الأخرى، مثل فرنسا أو اليابان أين تعتمد الحكومات الجديدة في استمرارية تقدمها على مراكز الأبحاث في تقديم رؤى حول الخدمات المدنية[23].

– تتدخل المراكز البحثية تدخلا مباشرا في بعض القضايا الدولية كمؤسسة فاعلة تهدف إلى تحقيق بعض النتائج بالتنسيق مع الإدارة، ولعل من أبرز الأمثلة على هذا الدور قيام المركز الأمريكي للسلام، بإجراء مفاوضات غير رسمية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وقيامه بتدريب موظفي الإدارة الأمريكية على كيفية إدارة المفاوضات بين كلا الطرفين[24].

– يمكن لمراكز الفكر المتخصصة في السياسات الاقتصادية أن تصبح ذات تأثير خاص في تشكيل الحوكمة في الاقتصاديات النامية، إذ أن مراكز البحوث الاقتصادية في كثير من البلدان قد أرست وضعيتها كمراكز استشارية محترمة فيما يتعلق بأطر عمل السياسات الخاصة بخلق اقتصاد السوق. وقد ساعد مركز المشروعات الدولية الخاصة بمراكز الفكر التي تقوم على الابتكار والمهنية، التي لم يتوقف دورها عند إعادة تشكيل الفكر بشأن حلول السوق، وإنما أيضا على قيادة الإصلاح إلى الأمام.[25]

ولقد قادت مراكز الفكر الشريكة لمراكز المشروعات الدولية الخاصة بعملية التغيير إزاء

أحداث القضايا الاقتصادية التي كان لها نتائجها على الحوكمة الديمقراطية. فعلي سبيل المثال ، ابتكر مركز دراسات الديمقراطية في بلغاريا منهجية لرصد الفساد، وقاد ائتلافا لدفع الحكومة للعمل ضد صور الفساد الإداري المختلفة. وفي كوسوفو، نسق معهد رينفست (the Riinvest Institute) أول إسهام للقطاع الخاص المحلي في عملية صنع السياسات، ووضع خطة خوصصة ثلاثة من اكبر المشروعات المملوكة للدولة. أما معهد هرناندو دي سوتو للحرية والديمقراطية في البيرو، فقد أسهم في تغيير الفهم العالمي لحقوق الملكية، وساعد أكثر من ثمانية ملايين مواطن فقير في الحصول على الملكية القانونية للعقارات، وساعد في إضفاء الطابع الرسمي على مئات الآلاف من المشروعات الصغيرة. (26)

– تقديم خدمة الاستشارات، فيما يخص مختلف المجالات، فقد اضطلع معهد الشؤون الاقتصادية (IEA) منذ العام 1992 في غانا بخدمة الاستشارات التشريعية، مستلهما برامج مراكز المشروعات الدولية الخاصة في أمريكا اللاتينية. وأثمرت نجاحات المعهد في مجال الاستشارات التشريعية عن تعديل مشروع قانون أعمال الاحتيال الكبيرة، وإلغاء قانون جنايات التشهير، وزيادة حرية وسائل الإعلام، وإصدار أول قانون من نوعه في غانا لحرية المعلومات، بالإضافة إلى عدد آخر لا يمكن حصره من التدخلات التشريعية التي وسعت نطاق الشفافية عمل الحكومة، وحماية حق إقامة المشروعات الحرة. (27)

– إشاعة روح البحث العلمي، والتعامل مع القضايا بموضوعية، وتعميم ثقافة البحث والتحري والاستدلال، ورعاية المبدعين واكتشافهم، وتوفير الفرصة للراغبين في البحث والكتابة والتأليف، وإقامة جسور التعاون بينهم وبين الجمهور(28).

ويلخص بعض الباحثين وظائف ومهام مراكز الأبحاث بما يلي(29):

- إجراء البحوث حول تحليل المشكلات التي تواجه السياسات العامة.
- تقديم الإرشادات أو الاستشارات حول الاهتمامات أو المستجدات العاجلة والفورية للسياسات.
- تقويم البرامج الحكومية.
- تقديم التفسير حول المبادرات والسياسات العامة لوسائل الإعلام، وتسهيل فهم استيعاب الجمهور.

ثالثا: مراكز الأبحاث في العالم العربي (الدور والتحديات)

نشأت في السنوات القليلة الماضية، في العالم العربي مراكز أبحاث ودراسات متعددة. وقد توزعت بين الجامعات والمؤسسات الحكومية. كما نشأت مراكز بحثية مستقلة ضمن منظمات المجتمع المدني. وهي متخصصة في مجالات وميادين عديدة، وتشترك في إنتاج المعرفة والأفكار وصنعها.

يتضح أن أول مركز أبحاث عربي تم إنشاؤه، هو معهد البحوث والدراسات العربية التابع

للجامعة العربية ومقره في القاهرة، كان ذلك في الخمسينيات من القرن الماضي، وتحديدا في عام 1952. تلاه تأسيس المركز القومي للبحوث في عام 1956، ومركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية في عام 1968، ومركز دراسات الوحدة العربية في عام 1975. ومنذ ذلك التاريخ، أخذت مراكز الأبحاث تنتشر في العالم العربي بشكل واضح. والملاحظ هو أن تلك المراكز كانت في البداية مراكز أبحاث أكاديمية، ترتبط بالجامعات أو بمؤسسات حكومية. ومن ثم لحق بها تأسيس مراكز أبحاث خاصة غير حكومية وغير ربحية، تبحث في المجالات السياسية، والاقتصادية، والإستراتيجية، والزراعية، والصناعية، والهندسية، والتربوية...إلخ[30].

يمكن تصنيف مراكز الأبحاث في العالم العربي إلى ثلاثة أصناف رئيسية، وهي كالتالي:[31]

الصنف الأول: مراكز الأبحاث التي تمثل امتداد لمراكز أبحاث خارج الحدود الوطنية مثل: مركز كارينجي للشرق الأوسط في بيروت، الذي هو جزء من مركز كارينجي في الولايات المتحدة الأمريكية وهو الأكثر تأثيرا فيها.

الصنف الثاني: مراكز الأبحاث التي تخضع لتوجيه القادة المحليين، لخدمة أغراضهم السياسية بغض النظر عن نوعية العمل المنجز، مثل: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، تحت الإشراف المباشر للشيخ محمد بن زايد آل نهيان أمير إمارة أبو ظبي.

الصنف الثالث: مراكز الأبحاث التي يطلق عليها المراكز المستقلة، لكن هذا الاستقلال ما زال مرتبط بهامش المناورة في بيئتهم المحدودة. مثل مركز الخليج للأبحاث، الذي يعتبر مؤسسة بحثية مستقلة غير حكومية وغير ربحية شعارها (المعرفة للجميع)، وأولوياتها هي خدمة المملكة العربية السعودية، ودول مجلس التعاون الخليجي على الصعيد المحلي والدولي لكل دولة، إضافة إلى التطورات الإقليمية في الدول المجاورة ومنها العراق، وإيران، واليمن، وأيضا تأثيرات التطورات العالمية على هذه المنطقة الهامة.

وقد أجريت عملية الاختيار النهائية من خلال تصفية القائمة وفقا للمعايير المذكورة أعلاه، وحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكذلك مؤسسة من أجل المستقبل، حيث يوجد حاليا حوالي 224 مركز بحث موزع كالتالي:

الدولة	عدد مراكز الأبحاث
الجزائر	06
البحرين	03
مصر	28

العراق	18
الأردن	36
الكويت	04
لبنان	31
ليبيا	03
المغرب	21
فلسطين	26
قطر	06
سوريا	03
تونس	26
الإمارات	05
اليمن	08
المجموع	224

المصدر: Fadi K. Assaf.Op.Cit.P.9-15.

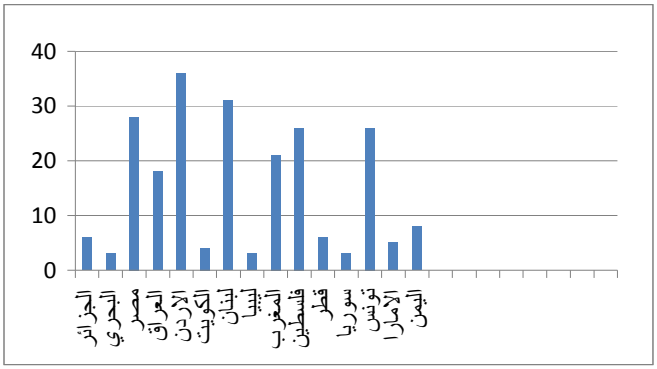

لكن هذا التصنيف أغفل مراكز الأبحاث والمخابر البحثية التابعة للجامعات مثل: مركز البحوث والتنمية جامعة الملك عبد العزيز بالمملكة العربية السعودية، مخبر الأمن الإنساني، جامعة باتنة1 الجزائر.

أ- دور مراكز الأبحاث في العالم العربي:

تأتي أهمية رؤى ومهام مراكز الدراسات الاجتماعية أو السياسية أو الإستراتيجية أو الأمنية، أيا كان مجال الاهتمام في المنطقة، بخصائصها الذاتية وبيئتها الإستراتيجية، وهو ما يمكن رصد بعض النقاط الأولية بشأنها:

1- تطوير أساليب للتعامل مع الأزمات الممتدة المفتوحة، التي أصبحت سمة المنطقة العربية بامتياز، فبعيدا عن دورات إدارة الأزمات التقليدية، فالمنطقة تتطور تقريبا عبر سلسلة أزمات متتالية، كل أزمة فيها تلد أزمة أخرى، وينطبق الأمر على الصراعات وغيرها، فيما يتعلق بالتحليل والتوقع والإدارة وسيناريوهات الإدراج، وأسوأ الحالات الممكنة، والسيناريوهات المستبعدة أو النتائج غير المقصودة، وغيرها مما يرتبط بنظرية التعقيد تحديدا، وهنا لم تعد عملية اعتماد برامج تدريب متقدمة لباحثي مراكز الدراسات العربية "ترفا"، فبدون التطوير الدائم للقدرات، سيتم الوقوع في فخ الروتينية والتقليدية.(32)

2- القيام بإجراء استطلاعات الرأي؛ لقياس قضية تهم صانع القرار، أو لعمل دراسة تتطلب وجود استطلاع للرأي. مثل: نتائج استطلاع المؤشر العربي لعام 2015 الذي نفذه في 12 بلدا عربيا، هي: موريتانيا، والمغرب، والجزائر، وتونس، ومصر، والسودان، وفلسطين، ولبنان، والأردن، والعراق، والسعودية، والكويت. وشمل الاستطلاع 18311 مستجيبا. تحت إشراف المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.(33)

3- تقديم تقارير تتعلق بتقدير موقف طارئ أو تشخيص أزمة أو إدارة مشكلة مثل ما يقدمها مركز دراسات استشارات الإدارة العامة بجامعة القاهرة حيث يشارك في مشروعات علمية بالتعاون مع وزارات البيئة والصحة والشباب. كما أن المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط يمثل تجربة التواصل مع مجموعة من الخبراء الباحثين وهو ما ينطبق أيضا على مركز الدراسات الإستراتيجية بالقوات المسلحة.(34)

4- تنظيم الأنشطة العلمية وورش العمل، مهتمة بمختلف القضايا، وإعداد الدراسات الخاصة لمعالجة مشكلة ما، ووضع الاقتراحات والتوصيات لها، بناء على تكليف ذاتي، أو من طرف المؤسسات المانحة، أو صانع القرار.(35)

5- بلورة الاختيارات الممكنة والمتاحة وترشيد عملية المفاضلة بينها. وذلك بإخضاع كل اختيار منها للدرس والفحص، بقصد استطلاع ما يمكن أن يؤدي إليه من تداعيات، وما يمكن أن يسفر عنه من نتائج. ويترتب على ذلك المساعدة في توفير قاعدة معرفية يمكن لصناع القرار أن يحددوا اختياراتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية على ضوئها، وذلك بدلا من الاكتفاء- كما هو حاصل حاليا- بالمجادلات الفكرية والسياسية التي تختلط فيها الأسباب بالنتائج، ويصعب فيها تمييز ما هو موضوعي من ما هو ذاتي.(36)

ب – تحديات مراكز الأبحاث والدراسات في العالم العربي:

من المشاكل البارزة التي تواجه المراكز البحثية العربية عموما طبيعة الأوضاع السياسية،

والاجتماعية، والثقافية السائدة والتي تعاني من عدم الاستقرار. فهناك تدخل حكومي فاضح في عمل تلك المراكز وإلزامها بالتعبير عن فلسفة الدولة، وإرادتها، وتوجهات سياساتها الداخلية والخارجية. ويمكن أن نورد مجموعة منها:

1- مشكلة التمويل، بسبب ضعف الإنفاق الحكومي والقطاع الخاص على حد سواء في الاستثمار في التعليم والبحث العلمي، مما يخلق مشكلة لهذه المراكز في الاستمرارية في الإبداع والابتكار وإنتاج الأفكار الجديدة، حيث يقدر متوسط الإنفاق على التعليم من الدخل القومي الإجمالي في الدول العربية بحوالي 4.5٪ في عام 2011، وهو ما يقارب مع مثيليه في الدول النامية 4.7٪ ودول العالم ككل 4.8٪. وفيما يتعلق بنسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق العام، فإن المتوسط العربي في عام 2011 بلغ حوالي 16٪، وهو ما يزيد عن مثليه في كل من الدول النامية.

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، فقد فاقت هذه النسبة حوالي 20٪ في كل من الإمارات والجزائر وجيبوتي والمغرب، في حين بلغت أقل من 10٪ في البحرين والسودان والصومال وعمان وقطر ولبنان خلال الفترة (2008-2011) [37]. وعلى الرغم من أن إنفاق الدول العربية على التعليم يعتبر مقبولا ، إلا أن أداء الأنظمة لا يزال دون المستوى المطلوب.

الإنفاق على التعليم

	الإنفاق العام على التعليم					
	٪ من الدخل القومي الإجمالي			٪ من الإنفاق القومي الإجمالي		
	1990	2000	2011-2008	1990	2000	2011-2008
الأردن	7.0	6.4	3.1	17.1	16.2	12.0
الإمارات	1.7	1.9	1.0	14.6	22.2	23.4
البحرين	5.0	-	2.6	14.6	-	8.9
تونس	6.2	6.2	6.2	13.5	17.4	17.3
الجزائر	5.5	5.1	4.4	21.1	-	20.3
جيبوتي	-	9.7	8.4	10.5	-	22.8
السعودية	6.0	5.9	5.5	11.7	22.7	19.3
السودان	8.5	-	0.8	4.5	-	8.0
سورية	4.3	2.2	5.1	17.3	6.8	18.9
الصومال	-	-	-	-	-	2.0
العراق	-	-	-	-	-	-
عمان	3.5	3.1	3.1	7.2	8.7	6.9
فلسطين	-	3.4	4.6	-	13.0	15.5
قطر	3.5	2.5	2.4	-	9.4	8.2

القمر	-	-	7.6	-	-	-
الكويت	3.2	3.7	3.8	3.4	17.9	12.9
لبنان	-	1.9	2.2	-	9.2	7.1
ليبيا	-	-	-	-	-	-
مصر	3.8	4.5	3.7	-	16.1	11.9
المغرب	5.5	5.7	5.4	26.1	23.5	25.7
موريتانيا	-	3.4	3.7	-	-	13.0
اليمن	-	5.1	6.7	-	18.9	15.5

المصدر: اليونسكو، قاعدة المعلومات، 2014.

- البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية، 2014

2- إن الصفة الحكومية قد تنزع من مركز البحوث أهم مكوناته، وهي الحرية في البحث والتفكير والإبداع في التنقيب عن الحلول، ووضع السيناريوهات المحتملة. وقد تقع مراكز البحوث في صراع بين الرغبة في الحصول على رضا المسؤولين وبين الأداء الكفء وغير المتحيز. والعمل تحت المظلة الحكومية قد يجعل المؤسسة البحثية تخضع للبيروقراطية الإدارية والإجراءات الحكومية، مما يفقد المؤسسة حيويتها وقدرتها على التعامل مع الأحداث والتطورات بسرعة وفاعلية. كما أن العلاقة مع الحكومة قد تجعل بعض أو معظم الدراسات التي تقوم بها هذه المراكز محدودة التداول أو بعيدة عن متناول الجمهور أو ذوي الاختصاص والاهتمام(38).

3- تواجه مراكز البحوث في أغلب دول العالم، بما في ذلك الدول الديمقراطية المستقرة، وجود فجوة بين مراكز البحوث من ناحية وصناع القرار من ناحية أخرى. تنبع هذه الفجوة من اعتبارات موضوعية ترتبط باختلاف دور متخذ القرار عن البحث. فالمسؤول الحكومي أو متخذ القرار عليه أن يتخذ القرار في وقت محدد، وتحت ضغوط الوقت، وفي بعض الأحيان غياب كل المعلومات الممكنة عن الموضوع وخصوصا في ظروف الأزمات. وهو لا يتمتع برفاهية الباحث في الاستمرار في بحثه أو دراسته دون شعور بضغط الوقت. هذا الفرق الموضوعي يمكن أن يؤدي مع عوامل أخرى إلى اتساع الفجوة، فكثير من متخذي القرار لديهم الاعتقاد بأن نتائج البحوث السياسية لا تفيدهم كثيرا، أو أنها يغلب عليها الطابع التنظيري دون أن يكون قيمة عملية واضحة(39).

من ناحية أخرى، فإن الباحثين يبررون عمومية التوصيات التي يخرجون بها بامتناع الأجهزة الحكومية عن تزويدهم بالبيانات والمعلومات الدقيقة اللازمة للوصول إلى نتائج قابلة للتطبيق، كما أنهم ينتقدون متخذي القرار بعدم تقديرهم للآثار والتداعيات المترتبة على اتخاذ القرار.

4- نقص الإمكانيات والقدرات التسويقية للإنتاج المعرفي والنشر العلمي الذي يصدر عن

مراكز الأبحاث والدراسات العربية، والتي أصبحت تحصر دورها في نشر المعرفة فقط أو التوقع العلمي العمودي وتتجاهل كيفية تأثير هذه المعرفة والبحث العلمي وإيصالها إلى صناع القرار.(40)

5- وجود فجوة بين مراكز الأبحاث والبيئة المحيطة بها، مما أدى إلى غياب الترابط العضوي والتنسيق الوظيفي بين مراكز الأبحاث وبين باقي الهيئات والمؤسسات والقطاعات الموجودة داخل المجتمع، فالملاحظ للواقع يجد أن هناك هوة كبيرة بينهما، ولا شك أن عدم وجود علاقة وشراكة بينهما يجعل من الصعب رسم استراتيجيات البحث العلمي وتحديد أهدافه، إذ أن هدف البحث العلمي واستراتيجياته يفترض أن تستنبط من احتياجات القطاعات المختلفة والمشاكل التي تواجهها من أجل صياغة الحلول المناسبة.(41)

6- من المشكلات الحديثة التي تعاني منها مراكز الأبحاث، أن انهيار عدد من النظم السياسية العربية في موجة الأحداث (ما تسمى بالثورات العربية) أدى إلى توابع يتمثل أحدها انهيار مراكز الدراسات التي ارتبطت بها، على نحو يتطلب إعادة هيكلة لها، وبينما تتزايد أهمية مراكز التفكير في العالم، لا يوجد تدريب حقيقي داخل مراكز الدراسات العربية على منتج مهم هو "تقديرات المواقف". كما أن مشكلات عدم الأمن قد تفاقمت فجأة، في وقت كانت دراسات الأمن في المنطقة العربية لا تزال تخطو خطواتها الجادة الأولى بعد عقود من المحاولات.(42)

خاتمة

لقد حاولت هذه الدراسة تسليط بعض الضوء على مصطلح مراكز الأبحاث والدراسات (Tanks Think)، وتاريخ ونشوء وتطور هذه المؤسسات، وقد سعينا إلى عرض مراكز الأبحاث في العالم العربي، وقد ساهم العديد منها في خدمة عملية التنمية، وتراوحت هذه المساهمة بين القيام بأنشطة تنصب أساسا في عملية اتخاذ القرار، أو خدمة الجمهور من العلماء والباحثين، من خلال المؤتمرات والندوات والدراسات المتخصصة أو توفير قواعد البيانات. إلا أن هذه المراكز بالرغم ما حققته مازلت تواجه مجموعة من التحديات (كما سلف الذكر)، ولتفعيل دورها، نقترح مجموعة من التوصيات:

- توفير البيئة المناسبة للقائمين على العمل البحثي في المراكز البحثية، وفتح باب التعاون فيما بينها وذلك لمنع التكرار وللقيام بمشروعات مشتركة، أو على الأقل لضمان عدم قيام أنشطة رئيسية في أوقات متضاربة هذا من جهة، من جهة أخرى التعاون مع صناع القرار.

- زيادة الموائمة بين مراكز الأبحاث والواقع العملي، حتى لا تكون الدراسات والأبحاث بعيدة عن أرض الواقع وعن مشاكل المجتمع.

– توفير التمويل اللازم لمراكز الأبحاث، من خلال المزيد من التخصيص من ميزانية الدولة، وتوكل هذه المهمة مثلا إلى وزارة التعليم، أو التخطيط، أو الوزير الأول، كما أن تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في المجال البحثي يوفر مصدر مهم للتمويل.

– ارتباط مراكز الأبحاث بالأمانة والصدق في تقديم الحلول للقضايا المطروحة، ويجب أن يكون هناك مجموعة من العوامل المساعدة للقيام بالدور الأمثل لمراكز البحوث في ظل توافر بيئة ديمقراطية. فهناك ما يرتبط بالإطار والقواعد والبيانات التي يعتمد عليها الباحث في البحث العلمي الذي يقوم به.

– الحواشي والإحالات:

(*)–أطلق على هذه المراكز اسم (Think tanks) في الولايات المتحدة الأمريكية، التي ترجمت في العربية إلى (مراكز التفكير) أو (بنوك التفكير) أو (خزانات التفكير)، في حين أُطلق عليها في بريطانيا اسم "مراكز الأبحاث والدراسات"، لكن أثناء الحرب العالمية الثانية استخدمت عبارة (Brain Boxes) أي: "صناديق الدماغ."

وقد كان أول ظهور لمركز الأبحاث في الولايات المتحدة، وذلك من خلال تأسيس معهد كارنيجي للسلام سنة 1910، وتلا ذلك إنشاء معهد بروكينجز 1916، ثم معهد هوفر 1918، ومؤسسة القرن 1919م. وعرفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة توسع انتشارها ونشاطها ونفوذها في الدول الديمقراطية.المرجع: خالد وليد محمود،"تقرير عن دراسة "دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر". مركز نماء للبحوث والدراسات:

http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?id=245

(1)– دونالد أبلسون، هل هناك أهمية للمؤسسات البحثية؟تقويم تأثير معاهد السياسة العامة، الأمارات: مركز الإمارات للدراساتوالبحوث الإستراتيجية، 2007، ص.14.

(2)-GORANBULDIOSKI.THINK TANKS IN CENTRAL AND EASTERN EUROPE IN URGENT NEED OF A CODE OF ETHICS. THEINTERNATIONAL *Journal of Not-for-Profit Law.Volume 11, Issue 3, May 2009.P.43.*

(3)– خالد وليد محمود، مراكز البحث العلمي في الوطن العربي: الإطار المفاهيمي– الأدوار – التحديات– المستقبل، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ط1، 2013، ص.30.

(4)– خالد وليد محمود، دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكثر، الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2013، ص.4.

(5)-Stella Ladi,Think tank Organization.EncyclopaedieBritannica. http://www.britannica.com/topic/think-tank

(6)– سامي خزندار وطارق الأسعد،دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة،" مجلة دفاتر السياسة والقانون"، العدد 6، جانفي 2012، ص 4.

(7)-Olivier Urrutia,Label Gouvernance et Transparence des Think Tanks, Paris: Observatoire Des Think Tanks. 2016.P.10.

(8)-DzmitryYuran, An Exploratory Study of the Presence and Direction of Agenda-Setting Effects between Leading U.S. Foreign Policy Think Tanks and U.S. Newspapers.A Dissertation Presented for the Doctor of Philosophy Degree, The University of Tennessee, Knoxville. August 2015.P.22.

(*)-ظهرت البوادر الأولى لدراسة السياسات العامة، خلال عقد الثلاثينيات من القرن الماضي، في الولايات المتحدة الأمريكية، عبر بعض الأعمال التي حاولت إخضاع الشأن العام للشرط العلمي والموضوعي في القراءة والتحليل والتركيب. ويسعى تحليل السياسية العامة إلى تحسين صنعها، وأدائها وتنفيذ وتقييم نتائجها وذلك إلى جانب الغرض العام، وهو فهم ما يحدث، وتفسير سبب الحدوث وإلى حد ما التنبؤ بما قد يحدث.

(9)-حسن طارق، مبادئ ومقاربات في تقييم السياسات العمومية، المغرب: الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان،2015 ص.12، http://event.mediateurddh.org.ma/Mediateur/livretsmddh.pdf

(10)- نفس المرجع، ص13.

(11)- عامر الكبيسي، مترجما،صنع السياسات العامة.عمان:دار المسيرة،1999،ص.15.

(12)-فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل، ط.1.الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة2001،ص.32.

(13)- المرجع نفسه، ص.32.

(14)-المرجع نفسه، ص.32.

(15)-Thomas R.Day, Understanding Public Policy.7Ed. New Jersey,Prentice-Hall Inc1992,p.10.

(16)-عامر الكبيسي،مرجع سبق ذكره، ص.15.

(17)- محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد وآخرون،الموسوعة العلوم السياسية.ج3،الكويت:ذات السلاسل،1994،ص.451.

(18)-فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سبق ذكره.ص.38.

(19)- وليد عبد الحي، دور مراكز الأبحاث في صنع القرار السياسي الأردني 1989- 2010. بيروت: معهد عصام فارس للسياسة العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأمريكية في بيروت، أكتوبر 2012، ص.15.

(20)-خالد وليد محمود، مراكز البحث العلمي في الوطن العربي: الإطار المفاهيمي- الأدوار – التحديات- المستقبل، المرجع السابق، ص65.

(21)- نعمة العبادي، مراكز الأبحاث في العراق نظرة مستقبلية، موقع معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات، http://siironline.org/alabwab/derasat%2801%29/689.htm

(22)- منى مكرم عبيد،نحو دور مؤثر لمراكز البحث والتفكير في صنع السياسات في مصر، مصر: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، 21 ديسمبر 2004، ص16.

(23)- Richard N. Haass,The Role of Think Tanks,U.S .Foreign Policy Agenda, Volume 07, Number 03. November 2002.P.17.

(24)- منى مكرم عبيد، المرجع السابق، ص.17.

(25)-كيم إريك بيتشر، قضايا الإصلاح الاقتصادي: الأدوار التي تضطلع بها مراكز الفكر الاقتصادية في صنع

السياسات ديمقراطيا ومقومات نجاح تلك المراكز،مصر: مركز المشروعات الدولية الخاصة، 31 يناير 2012، ص.2.

(26)- المرجع نفسه، ص. 2.

(27)- المرجع نفسه، ص.3.

(28)-خالد وليد محمود، دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكثر، المرجع السابق ص.21.

(29)-سامي خزندار وطارق الأسعد، المرجع السابق، ص13.

(30)-خالد وليد محمود، دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكثر،المرجع السابق ص.24.

(31)- Fadi K. Assaf, Les think tanks dans le Monde Arabe, Observatoire des ThinkTanks, http://www.oftt.eu/think-tanks/international/article/les-think-tanks-dans-le-monde-arabe

(32)- محمد عبد السلام، مراكز التفكير: 6826 عينا أكاديمية على العالم، مجلة اتجاهات الأحداث، المجلد الاول، العدد 01، أوت 2014، ص.8.

(33)- للمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات http://www.dohainstitute.org/release/7a3ec170-23c7-430b-9c7d-306ad03b4a15

(34)- علي الدين هلال، تجربة مراكز البحوث والدراسات،القاهرة:المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 21 ديسمبر 2004.ص.31.

(35)- خالد وليد محمود، دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكثر،المرجع السابق، ص.90.

(36)-معمر فيصل خولي، دور المراكز الأبحاث والدراسات في صنع القرار السياسي: إيران أنموذجا، مركز الروابط والبحوث والدراسات الإستراتيجية، http://rawabetcenter.com/archives/11893

(37)- اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (2013-2014).

(38)- عبد الرزاق فارس الفارس، مراكز البحوث وصناعة القرار: في دولة الإمارات العربية المتحدة. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد05، العدد 2، يونيو 2013 . ص.9.

(39)- علي الدين هلال، دور مراكز البحوث السياسية والاستراتيجية في ترشيد القرار: العلاقة مع الدولة والمجتمع، ورقة بحث قدمت إلى ندوة حول:" دور مراكز البحوث والدراسات السياسية والإستراتيجية في الوطن العربي: التحديات والأفاق. مركز الخليج للأبحاث والجمعية العربية للعلوم السياسية، 23 - 24 نوفمبر 2005. ص.8.

(40)-سامي خزندار وطارق الأسعد، المرجع السابق، ص.24.

(41)-لعلي بوكميش، معوقات توظيف البحث العلمي في التنمية بالعالم العربي، مجلة الأكاديمية للدراسات

الاجتماعية والإنسانية، العدد12، جوان 2014. ص.6.

(42)- محمود عبد السلام، المرجع السابق، ص.8.

The role of research centers in public policy-making (case study of the Arab world)

Dr. Mabrouk SAHLI

Abstract:

The success of any think tank is based on the relevance of its research to real challenges and the trust of decision makers in the advice that a think tank provides. But the Arab governments and the majority of stakeholders do not trust local think tanks to produce valuable research and knowledge, or are unwilling to consider that their analyses are as reliable as those of American consulting firms. Foreign research centers often have their own agendas and their findings may not always have our interests in mind.

In the same context, the advent of the Arab uprisings and the transformation of political regimes in the region, think tanks have devoted their efforts toward creating a pro-democracy and pro-dialogue environment to uphold the progress made by the revolutionary force. But they widespread mistrust in the objectives and agendas of international organizations willing to fund regional think tanks projects . This dilemma adds to the complexity of the region's transitional period and raises concerns about the nature and value of the work produced by Arab think tanks during this critical time in the Middle East.

Keywords: Public policy, Research Center, Arab world.

---

* Maître de conférence – Département de science politique et de l'Université des relations internationales - Université de Oum el bouaghi - Algérie.